

لبنان والاستحقاق الرئاسي والأزمة المفتوحة

■ حسن حردان

رغم كل ما يُقال عن الاستحقاق الرئاسي، وأمكان التوصل إلى توافق على اسم الرئيس، فإن المؤشرات كلها تظهر أنّ البلاد تسير في اتجاه فراغ في موقع الرئاسة الأولى لفترة زمنية لا يمكن تحديدها، فالاستحقاق مرتبط بجملته تطورات إقليمية ودولية وما ترسو عليه معادلات جديدة لها انعكاساتها المباشرة على لبنان والاستحقاق الرئاسي فيه.

وإذا كان للعامل الخارجي تأثيره في الاستحقاق الرئاسي، إلا أن هذا التأثير ما كان ليبلغ هذا المدى ويؤدي إلى عدم الاتفاق الداخلي على انتخاب رئيس جديد لولا وجود أطراف داخلية ارتضت نفسها جزءاً من محاور إقليمية ودولية (المحور الأميركي ـ السعودي) تسعى إلى منع وصول رئيس لبناني قوي يدعم المقاومة وينهج خطا استقلالياً.

يعكس هذا الواقع عمق الأزمة التي دخل فيها لبنان منذ عام 2005، أي بعد صدور القرار 1559، واغتيال الرئيس رفيق الحريري، وما أدى إليه من تفجير للصراع على خيارات لبنان السياسية والوطنية، وأضعا نهاية لمرحلة ما بعد الطائف الذي شكل الصيغة السياسية التسوية لإنهاء الحرب الأهلية التي دامت خمسة عشر عاماً.

الأزمة الجديدة المحتممة منذ ذلك التاريخ، طرحت الأسئلة حول سبل الخروج منها، وهل في الإمكان مغادرتها عبر صيغ تسوية من قبيل إدارة أزمة، أم أن الأمر يحتاج إلى إصلاحات جديدة تشمل بنية النظام السياسي الطائفي، وبالتالي فإن انتخاب رئيس جديد للجمهورية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بذلك. هل يكون رئيس إدارة أزمة أم رئيساًاصلاحياً؟

الواضح أن الأزمة نابعة من أزمة تركيبية النظام السياسي الطائفي وأزمة الخيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يجب أن يسيّر فيها، فلبنان منقسم سياسياً بين فريقين، فريق يريد تكريس وترسيخ خيار لبنان العربي المقاوم للمشروع الصهيوني ـ الأميركي وغير تابع للغرب، وفريق يريد لبنان جرماً يدور في فلك الاستراتيجية الأميركية ـ الغربية وخاضعاً للرعاية المباشرة ـ الأمريكية ـ السعودية.

اليوم فشل المشروع الأميركي الغربي في كسر محور المقاومة في المنطقة، بعد صمود سورية، ما ربح خيار القوى الوطنية والمقاومة في لبنان. وعزز بالتالي الإخلال في موازين القوى لمصلحة محور قوى المقاومة والممانعة في المنطقة.

هذا التطور أحيط رهانات فريق 14 آذار، الذي كان ينتظر تغييراً في سورية لمصلحته للاستقواء به والقيام بانقلاب جديد في لبنان لمصلحة المشروع الأميركي ـ الغربي. ما يوفر الأساس الموضوعي لإحداث تغيير يعزز خيارات لبنان العربية المقاومة من ناحية، وتحقيق إصلاحات جذرية في بنية النظام الطائفي وسياساته النيوليبرالية المتوحشة.

لكن هذا التغيير يبدو ممكناً من دون بذل جهد سياسي وطني استثنائي لتمتير الانتصار في سورية وتراجع النفوذ الأميركي ـ الغربي في المنطقة والعالم، بغية الدفع نحو إحداث إصلاحات حقيقية يكون مدخلها انتخاب رئيس لبناني يحظى بتمثيل قوي شعبي ونيابي يتبنى برنامجاً إصلاحياً عربياً مقاوماً.

هذا البرنامج يجب أن يتضمن في جوهره التوصل إلى قانون انتخاب جديد على قاعدة التمثيل النسبي باعتباره المدخل الأساس لأي تغيير في المنظومة الطائفي يتيح كسر احتكار التمثيل اللبناني، وإدخال دماء جديدة من خارج النادي السياسي الراض للتغيير والذي يعيد إنتاج نفوذ كل أربع سنوات بقانون مفصل على قياس مصالح الزعامات الطائفية والمذهبية.

كما يجب أن يتضمن هذا البرنامج إصلاحات في النظام الاقتصادي المنفلت من أي ضوابط، والمرتكز على السياسات النيوليبرالية المتوحشة التي مكنت كل من تحالف الرأسمال الربعي من الاستئثار بالثروة والمتلاعبها، ما أدى إلى تعمير الفقر والحرمان، وسحق الطبقة الوسطى، وما أحيط بالأسر إقرار سلسلة الرتب والرواتب، وأدت هذه السياسة استسلط أدا إلى مزيد من إضعاف الإنتاج الصناعي والزراعي، وتراجع النمو والمداخيل الحقيقية وزيادة البطالة وتراجع القدرة الشرائية.

لذا بات يقود استمرار هذه السياسات إلى تفجر المزيد من الصراعات الاجتماعية في البلاد إذ تتفاقم من حدة التفرقات في المجتمع، وما لم يتم إعادة النظر في هذه السياسات لاعتماد سياسة تنموية اقتصادية اجتماعية أكثر عدلاً، ولم يتم الإسراع في استثمار النفط والغاز لتحقيق هذه السياسة، فإن الأزمة ستبقى قائمة وستتدرأ ولا يمكن التوقف فوقها أو اعتماد حلول ترفيعية.

يبدو واضحاً أنه مثلاً حصل تغيير إثر أزمة عامه 58، عبر عنه بالإصلاحات الشهابية، ومثلاً حصل تغيير إثر الحرب الأهلية تمثل في اتفاق الطائف، فإن الأزمة اليوم لا يمكن أن تضع أوزارها من دون تغيير استيجيب لتطلعات اللبنانيين في إصلاح نظامهم الانتخابي والاقتصادي والسياسي، ويكسر خيارات لبنان العربية المقاومة لكن بلوغ هذا التغيير يستدعي من القوى ذات المصلحة الحقيقية فيه العمل على تشكيل مهباتها، وتبني برنامج واضح يتضمن العناوين المذكورة آنفاً، لا اختيار رئيس على أسسها، وصولاً إلى عقد مؤتمر استراتيجي جديد على غرار الطائف لإعادة النظر في النظام الطائفي والانتخابي وإتمام الإصلاحات المطلوبة فيه للخروج من الأزمة المتوحشة.

hassan.hardan@yahoo.com

جبهة التحرير و«القومي»؛ لتوفير أفضل شروط الحياة في المخيمات الفلسطينية

استقبل عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الفلسطينية عباس الجعمة وقدأ قيادياً من الحزب السوري القومي الاجتماعي برئاسة رئيس المجلس القومي منذف عام منطقة صور، محمود أبو خليل، وشدد الطرفان في بيان صدر في أعقاب الاجتماع على «ضرورة وحدة الموقف الفلسطيني على قاعدة الثوابت الضامنة لحق العودة والتحرير وأهمية تحصين الوضع الفلسطيني وإعادة الاعتبار للمسألة الفلسطينية بوصفها تشكل بوضلة النضال القومي وضرورة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية».

وأكد ضرورة إيلاء الشأن الفلسطيني في لبنان كل الاهتمام اللازم وتوفير أفضل شروط الحياة من حقوق مدنية واجتماعية في المخيمات الفلسطينية.. واستنكرا ما يتعرض له سورية من مؤامرة خبيثة تستهدف استقرارها والنيل من دورها كقلعة حصينة لقوى المقاومة والممانعة في الأمة وجريمة استهداف الإعلاميين التي ارتكبتها المجموعات الإرهابية المتطرفة في معلوا أثناء قيامهم بتنادية واجهب الإعلامي».

السيد فضل الله: لا بد من تقدير إنجاز الجيش بتطبيق الخطة الأمنية

أوضح السيد على فضل الله خلال خطبة صلاة الجمعة من على منبر مسجد الإمامين الحسين في حارة حريك، أن «الخطة الأمنيّة تتحرك في طريقها المرسوم، وهنا لا بد من تقدير إنجاز الجيش والقوى الأمنية، وتقدير تعاون تجاهلهم والقوى السياسية معهم.

وأمل أن «تفضي الاجتماعات التي جرت في المجلس النيابي، إلى الخروج بصيغة تؤثف هذا التوازن المطلوب بين متطلبات الواقع الاجتماعي الصعب الذي يصيب المواطنين والمطلوب، ومتطلبات الواقع الاقتصادي وواقع الخزينة، بدل ترحيل السلسلة إلى لجنة لدرسها، والتي نخشى أن تقع في ما وقعت فيه الكثير من اللجان، التي توجد لتضييع مطالب، وترحيلها مجدداً إلى مرحلة غير محددة، كما رخلت سابقاً، وكما يُقال، فإن اللجان مقبرة المشاريع.»

البناء

تقرير شامل عن الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني

5000 أسير في 22 معتقلاً «إسرائيلياً» بينهم 476 محكومون بالمؤبد معاناتهم تختصر نضالات الأمة والشعب الفاسطيني ضد العدو لتحرير فلسطين واستعادة الحقوق



العدو ينتهك الاتفاقيات الدولية ويمارس التعذيب ضد المعتقلين ويعرهم من أسبط الحقوق الإنسانية

الدول الأطراف في معاهدة «جنيف» النظر في دعاوى يتهم جرائم حرب حددتها الاتفاقيات يرتكبها الإسرائيليون بحق الأسرى، وتشكل محكمة خاصة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر في جرائم «إسرائيل ضد الفلسطينيين بما فيها الجرائم ضد الأسرى».

وأردف التقرير: «تفرض برتوكولات اتفاقيات جنيف تشكيل لجنة تقصي حقائق دولية تتالف من 15 عضواً يتم اختيارهم كل خمسة أعوام من قبل الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف، وتحريم استخدام الأسرى دروعاً بشرية، وتوفير الزيارات للأسرى بشكل منتظم».

كفاح خطاب أول أسير تمرد على قوانين الاحتلال

يُعتبر الأسير الكابتن الطيار كفاح خطاب من طولكرم أول أسير فلسطيني أعلن تمرده على قوانين وإدارة سجون الاحتلال، مطالباً بالاعتراف به كأسير حرب ورفضاً ارتداء زي إدارة السجون والمؤمل لتعليماتها.

وخاض كفاح خطاب إضرابات مفتوحة عن الطعام مرات عدة في سبيل ذلك، وما زال يخوض معركة الإضراب منذ 2014/2/2 مصراً على التعامل معه ومع ساثر المعتقلين كأسرى حربية وأسرى حرب، وقد تعرض لسلسلة من العقوبات منها العزل والحرمان من الزيارات بسبب موقفه وأصراره على تلبية مطلبه بالاعتراف بويوته النضالية كأسير حربية وليس مجرماً أو إرهابياً كما يريد الكيان الغاصب».

اعتقالات شاملة وإجراءات قمعية

وتابع التقرير: «مع حلول ذكرى يوم الأسير الفلسطيني، ما زالت قوات الاحتلال تواصل سلسل اعتقال الفلسطينيين في كل مكان وزمان، حيث اعتقلت منذ عام 1967 ولغاية نهاية عام 2013 نحو 800 ألف مواطن ومواطنة، بينهم 15 ألف فلسطينية وعشرات الألاف من الأطفال».

وأشار إلى أنه «لم تعد هناك عائلة فلسطينية لا تتعرض أحد أو جميع أفرادها للاعتقال، وهناك من تكرر اعتقالهم مرات عدة، ولم تعد هناك بقعة في فلسطين إلا وأقيم عليها سجن أو معتقل أو مركز توقيف».

وأضاف: «منذ بدء انتفاضة الأقصى في أيلول 2000، سُجلت أكثر من 80 ألف حالة اعتقال، بينها قرابة 10000 شخص، وأكثر من 60 نائباً ووزيراً سابقاً، وأصدرت سلطات الاحتلال قرابة أربعة وعشرين ألف قرار اعتقال إداري، بين اعتقال جديد وتجديد اعتقال».

وأوضح التقرير: «إن الاعتقالات لم تقتصر على شريحة معينة أو فئة محددة، بل طالعت وشملت كل فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني من دون تمييز، حيث شملت أطفالاً وشباناً وشيوخاً، فتيات وامهيات وزوجات، مرضى ومعوقين وععلاً وأكاديميين، نواباً في المجلس التشريعي ووزراء سابقين، وقيادات سياسية وقابية ومهنية وطلبة جامعات ومدارس وأبناء وكتاب وفنانين».

وأشار إلى أن الاعتقالات باتت «ظاهرة يومية وجزءاً من ثقافة يوم من يعمل في مؤسسة الاحتلال الأمنية، حيث لا يضي يوم واحد إلا وتسجل فيه اعتقالات، وغالبيتها العفنى ليس لها علاقة بالضرورة الأمنية كما يدعي الاحتلال».

ولفت التقرير إلى «أن الخطورة تكمن بأن مجمل تلك الاعتقالات وما رافقها ويراقدها وينعتها تتم بشكل مخالف لقواعد القانون الدولي الإنساني من حيث أشكال الاعتقال وظروف الاعتقال ومكان الاحتجاز والتعذيب وأشكال انتزاع الاعترافات، وما فورس ويُمارس بؤس المعتقلين»، مؤكداً أن «كل من تعرض للاحتجاز أو الاعتقال يتعرض لأحد أشكال التعذيب الجسدي أو النفسي والإذناء المعنوي والإهانة أمام الجمهور وأفراد العائلة، فيما الغالبية تعرضوا لأكثر من شكل من أشكال التعذيب».

الأسيرات

وتحدث التقرير عن واقع معاناة الأسيرات وقال: «تعرضت الأسيرات خلال عملية الاعتقال للضرب والإهانة والشتم والتحقيق، وخلال عمليات النقل لا يتم إعلامهن إلى أي جهة سيتم نقلهن وخلال التحقيق تتعرض المعتقلات للاهانة والتهريب والتفكيد للمعاملة القاسية والضرب للأسرى وإلزام حكومة الاحتلال باحترام القانون الدولي».

الثورة الفلسطينية المعاصرة التي انطلقت في الأول من كانون الثاني عام 1965، واعتقل بتاريخ 18/1/1965، وحُكم عليه آنذاك بالإعدام ولكن الحكم لم ينفذ».

وأضاف: «وبتاريخ 28 كانون الثاني 1971 جرت عملية تبادل (أسير مقابل أسير) بين حكومة الاحتلال الإسرائيلي وحركة فتح، وأطلق بموجها سراح الأسير حجازي مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي شموشيل فايز الذي اختطفته حركة فتح وأخّر عام 1969».

وتابع التقرير: «فيما تعتبر الأسيرة فاطمة بناوي هي أول مناضلة فلسطينية يتم اعتقالها، وذلك في تشرين الثاني 1967، وحكم عليها بالسجن مدى الحياة وتحشرت بتاريخ 11 تشرين الثاني من عام 1977 كإجراء وصفته إدارة السجون آنذاك بأنه بادرة «حسن نية» تجاه مصر».

وأضاف: «تعتبر الشهيدة السياسية، وجزء من الثوابت عميدة الشهديات حيث أن جثمانها لا يزال محتجزاً منذ أكثر من ثلاثين عاماً وترفض سلطات الاحتلال الإفراج عنه، وعن نكثها الجناحين شهداء وشهيدات انتقاماً ممنهياً وقاباً لذويهم».

الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية

وتابع التقرير: «ياتي يوم الأسير في ظل نقلة نوعية ويهدت تاريخ جديد في حياة الشعب الفلسطيني، وذلك بعد قرار القيادة الفلسطينية الانضمام إلى خمس عشرة وثيقة واتفاقية ومعاهدة دولية، وإعلان سويسرا يوم 11/4/2014 أن فلسطين أصبحت عضواً في اتفاقيات جنيف الأربع والبرتوكول الإضافي الأول، بكل ما يعني ذلك من أهمية استراتيجية في توطيد وتثبيت دعائم الدولة الفلسطينية التي أصبحت عضواً في الأمم المتحدة، وتحريك أدوات ومواثيق واتفاقيات المؤسسات الدولية لتوفير الحماية للأسرى وللشعب الفلسطيني وفق القانون الدولي الإنساني».

وأضاف: «يُعتبر الانضمام للمعاهدات الدولية وتثبيت مرجعية القانون الدولي أساساً للسلام العادل في المنطقة، وبداية تحرير الشعب الفلسطيني والأسرى من القوانين العسكرية الظالمة المطبقة عليهم، وإعلاء للمكانة القانونية للأسرى بصفقتهم أسرى حرية لتطبيق عليهم اتفاقيات جنيف الأربع».

مُؤكداً أن ذلك «يستدعي من الدول المتعاقدة في الاتفاقيات إلزام دولة الاحتلال باحترام حقوق الأسرى وفق هذه الاتفاقيات وقرارات الأمم المتحدة وميثاقها، التي أعلنت تطبيق اتفاقيات جنيف على الأراضي المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من حق تقرير مصيره».

وأوضح التقرير: «إن قضية الأسرى أصبحت الآن قضية دولية، وأصبح المجال متاحاً لملاحقة ومحاسبة المسؤولين الصهاينة على جرائم حرب ارتكبت بحق الأسرى منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي».

استحقاقات قانونية

وأشار التقرير إلى «أن الانضمام لاتفاقيات تاريخ الأربع وسائر المعاهدات الأخرى يرتب عليه استحقاقات قانونية هامة أبرزها: إلزام «إسرائيل» بتطبيق اتفاقيات جنيف على الأرض الفلسطينية المحتلة، وإعلاء للمكانة القانونية وتفصيل آليات المحاسبة القانونية على إنتهاكات سلطات الاحتلال الجسيمة لهذه الاتفاقية»، مشيراً إلى أن «الأسرى بموجب اتفاقيات جنيف الأربع يحظون بمكانة أسرى الحرب وفق الاتفاقية الثالثة التي تشمل الأسرى العسكريين وأسرى محميين وفق الاتفاقية الرابعة والتي تشمل باقي المعتقلين»، وكذلك «عدم مشروعية بلا محاكمة في سجون خارج الأراضي المحتلة، وتوفير محاكمات عادلة للأسرى واعتبار محاكمات الأسرى العسكريين لاغية وغير قانونية والنظر في إعادة المحاكمات، واعتبار تعذيب الأسرى والاعتداء عليهم جريمة من جرائم الحرب تلاحق «إسرائيل» قانونياً عليها».

كما أوضح التقرير أن الاتفاقيات تؤكد أيضاً على «توفير الظروف الصحية والمعيشية والإنسانية الملائمة للأسرى بما يحفظ كرامتهم وإنسانيتهم ومعاملتهم معاملة لاقعة، وتحريم الاعتقالات التعسفية بلا محاكمة واعتقال القاصرين واحتجازهم في أوضاع غير ملائمة ومحاطة بكرامة الإنسان، والإفراج عن الحالات الصحية الخطيرة»، ويشير التقرير إلى «منع إبداء الأسرى خارج بلادهم، ومنع احتجاز جنائمين الشهداء، وصلاحية المحاكم الوطنية في

تحديد يوم الوفاء للأسرى

وجاء في التقرير «أن المجلس الوطني الفلسطيني، باعتباره السلطة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية، أقر خلال دورته العادية في عام 1974، يوم السابع عشر من نيسان، يوماً للوفاء للأسرى وتضحياتهم، يوماً لشحن الهمم وتوحيد الجهود لنصرتهم ومساندتهم ودعم حقهم بالحرية، يوماً لتكريمهم واللوقوف بجانبهم وبجانب ذويهم، يوماً للوفاء لشهداء الحركة الوطنية الأسيرة، ومنذ ذلك التاريخ كان ولا يزال يوم الأسير الفلسطيني يوماً ساطعاً يحيه الشعب الفلسطيني في فلسطين وأشتات بوسائل وأشكال متعددة».

وأضاف التقرير: «كانت وما زالت قضيتهم مركزية بالنسبة للشعب الفلسطيني وقيادته، وفصائله التي اختلفا توجهاتها الفكرية والسياسية، وجزء من الثوابت الفلسطينية التي لا يمكن تجاوزها، وحريةتهم كانت تقف دائماً على سلم أولوياتهم، والقيادة وفصائل المقاومة لم تدخر جهداً من أجل تحريرهم وعودتهم ليوتيمهم وذويهم، فحزت الألاف منهم منذ عام 1967 عبر صفقات التبادل والفاوضات السياسية، وتبعيةً لتحرير من لا يزال منهم في سجون الاحتلال، على اعتبار أن لا حرية لشعب ووطن من دون حرية، من ناضلوا وأفنوا زهات وشبابهم وسنوات أعمارهم الطويلة من أجله ومن أجل حياة حرة وكريمة».

النضال لتحسين أوضاع الأسرى

وتابع التقرير: «في طريق تحقيق حريتهم، كان لا بد من النضال المشروع من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية داخل السجون وانتزاع حقوقهم الأساسية، ومحايدتهم من خطر الموت أو الإصابة بالأمراض، وضمان توفير حياة كريمة لذويهم»، وأردف التقرير: «ومن هنا أنشأت السلطة الوطنية بقرار من الرئيس الفلسطيني لقطاعه وتفرغته وتساعد وتعزز صمودهم وضمان حياة لذويهم وأطفالهم، على طريق ضمان حريتهم جميعاً وعودتهم سالمين إلى بيوتهم وعائلاتهم».

وأشار التقرير إلى «أن الذكرى الأربعين لـيوم الأسير الفلسطيني» تطل بصور متعددة الأشكال، مزجوة المشاعر، ما بين الأمل، وما بين صمود الأسرى وحياتهم وتموذجهم، وقهر الاحتلال وقطاعة جرفته وتصاعد انتهاكاته ومما رساته الانسانية، والتي تصاعدت في الآونة الأخيرة بشكل خطير، وامتدت لتطاول ذويهم وأبنائهم ونسائهم ولتمس بأشكال مباشرة ومشاغرمهم الإنسانية والدينية».

بلورة استراتيجية وطنية قانونية

وأضاف التقرير: «أن الاستخفاف والاستهتار هـ،إسرائيلي، يوضع الأسرى والتعايط معهم كمجرمين وإرهابيين ومجر د أرقام ورمائن، واستمرار الانتهاكات التعسفية والوحشية بحقهم في مختلف المجالات الإنسانية والحياتية وسلب أبسط حقوقهم، والمساس بكرامتهم وكرامة عائلاتهم، واستمرار تطبيع مجموعة من الإجراءات والقوانين والأوامر العسكرية بحقهم من دون الالتزام بما نصت عليه مبادئ حقوق الإنسان والمواثيق والعهود الدولية المتعلقة بالأسرى، كان الدافع الأساس لضرورة وأهمية بلورة استراتيجية وطنية قانونية حول قضية الأسرى، وقُبح معرقة قانونية مع المحتل الإسرائيلي لضمان حقوق المعتقلين ومركزهم الشرعي القانوني والإنساني بصفقتهم أسرى حركة تحرر وطني قاوموا المحتل في سبيل حق تقرير المصير والحرية».

وأشار إلى أن هذا «هو الدافع للحراك المتصاعد داخل السجون وخارجها على الصعيد كافة، ما يندرز بانفجار الأوضاع في المنطقة إذا ما استمرت سلطات الاحتلال في تجاهلهم لمطالب الأسرى وحقوقهم الأساسية وواصلت استهتارهابيحياتهم».

لتاريخ والتوثيق....

وعرض التقرير لتاريخ أول أسير فلسطيني ومعتقل صهيوني وكيفية إطلاقهما وقال:

«يعتبر الأسير محمود بكر حجازي هو أول أسير في